

الآليات المستعملة في ضبط النشاط التجاري والحد من التهرب الضريبي

دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية - تلمسان -

*Mechanisms used to control commercial activity and reduce tax evasion
Case study of the Tlemcen State Tax Directorate*إسلام مروان ملوكي¹، سمية مكوي²¹ جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان (الجزائر)، مخبر الحوكمة العمومية والاقتصاد الاجتماعي- جامعة تلمسان GPES ،
islammaroine.mellouki@univ-tlemcen.dz² جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان (الجزائر)، مخبر الحوكمة العمومية والاقتصاد الاجتماعي- جامعة تلمسان GPES ،
soumia_grh@yahoo.fr

تاريخ النشر: 2024/12/01

تاريخ القبول: 2024/10/23

تاريخ الاستلام: 2024/08/11

ملخص:

يعتبر التحكم الجيد في النشاط التجاري والقضاء على النشاط الموازي من أبرز الأهداف التي تحاول معظم الدول الوصول إليه ، حيث أن التأطير الجيد للنشاط التجاري يساهم في تخفيض نسبة التهرب الضريبي. ولقد حاول الباحثان من خلال هذه الدراسة إبراز الآليات التي تستعملها الدولة في تأطير النشاط التجاري ، بالإضافة إلى دراسة ميدانية لمديرية الضرائب بولاية تلمسان " المديرية الفرعية للرقابة الجبائية " ، ولقد خلصت هذه الدراسة إلى أن القوانين الجبائية غير مستقرة وتعديل بشكل دائم ، والآليات المعتمدة لضبط النشاط التجاري غير كافية مما يجعلها تساهم في تفشي ظاهرة التهرب الضريبي .

الكلمات المفتاحية: النشاط التجاري :التعديلات الجبائية :التهرب الضريبي.

تصنيف JEL: M21، H29

Abstract:

Good control of commercial activity and eliminating parallel activity are among the most prominent goals that most countries are trying to achieve, as good framing of commercial activity contributes to reducing the rate of tax evasion. Through this study, the researchers attempted to highlight the mechanisms used by the state in regulating commercial activity, in addition to a field study of the Tax Directorate in the state of Tlemcen, the "Sub-Directorate of Fiscal Control." This study concluded that tax laws are unstable and are constantly amended, and the mechanisms adopted to control Commercial activity is insufficient and this is due to the large amount of tax evasion .

Keywords: Commercial activity ;fiscal reforms; fraud and tax evasion.**Jel Classification Cod:** H29, M21

1. مقدمة:

في إطار سعي الدولة إلى البحث عن مصادر تمويل جديدة لتعويض إيرادات صادرات الطاقة ، شرعت في إصلاحات عميقة للمنظومة الجبائية ، والنظام الضريبي الذي يعتبر العصب الأساسي و الأداة الفعالة في توجيه النشاط الإقتصادي و بسبب التغيرات الإقتصادية العالمية المتسارعة ، قامت الجزائر بالتكيف مع هذه المتغيرات من خلال تعديلات في الأحكام و القوانين و المواد القانونية تدرج في قانون المالية كل نهاية سنة.

ويعتبر النظام الضريبي المرآة التي تعكس الحالة الإقتصادية السائدة في بلد معين ، وفي مرحلة تاريخية معينة و هو في تطور وتغير مستمر ، و في إطار إقتصاد السوق و حرية الفرد في ممارسة نشاطات مختلفة استوجب تنظيم ممارسة الأنشطة التجارية دون المساس بمبدأ حرية الإقتصاد .

إن قطاع التجارة يشكل أولوية رئيسية بالنسبة للدولة بإعتباره وعاء ضريبي هام غير مستفاد منه بشكل كلي، ومع تطور هذا القطاع تفتت ظاهرة التهرب الضريبي بسبب إنتشار السوق الغير الرسمية و إنعدام إحترام التشريع و التنظيم الساري المفعول المؤطر للنشاط التجاري ، خاصة مع كثرة المتدخلين في العملية التجارية قبل وصول المنتج إلى المستهلك مما ألزم على الدولة الشروع في إصلاحات عميقة تمثلت هذه الإصلاحات في وضع عدة قوانين من بينها الأمر رقم 03/03 "قواعد و مبادئ المنافسة ووسائل حمايتها " ، تبرز إشكالية الموضوع كالتالي :

ماهي الآليات التي تعتمد عليها الدولة لضبط النشاط التجاري ؟ وهل هي كافية لمواجهة ظاهرة التهرب الضريبي ؟ .

1.1 فرضية الدراسة : للإجابة على إشكالية الدراسة يمكن الإستعانة بالفرضية التالية :

- الآليات المستعملة لضبط النشاط التجاري تساهم في إنتشار ظاهرة التهرب الضريبي .

2.1 أهمية الدراسة :

تعتبر هذه الدراسة من المواضيع القليلة في هذا المجال ، حيث أبرز الباحثان أهم القوانين والتعديلات الخاصة بالنشاط الإقتصادي للفترة الممتدة من سنة 2012 إلى سنة 2022 ، وتكمن أهمية الدراسة أيضا في كونها تعالج موضوع ظاهرة التهرب الضريبي التي تعاني منها مختلف دول العالم .

3.1 أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى :

- محاولة إبراز أهم التعديلات في قوانين المالية التي تخص النشاط التجاري للفترة ما بين سنة 2012 إلى سنة 2022 .

- التطرق إلى مختلف الآليات المستعملة لضبط النشاط التجاري .

- إعطاء إحصائيات حقيقية فيما يخص حجم التهرب عند ممارسة النشاط التجاري وهذا من خلال دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية تلمسان " المديرية الفرعية للرقابة الجبائية "

4.1 منهجية وأدوات الدراسة :

لقد إعتد الباحثان في الجانب النظري لهذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تطرقا إلى أهم التعديلات الجبائية التي تؤثر على النشاط التجاري و محاولة إبراز مختلف الآليات التي تستعملها الدولة لضبط هذا النشاط ، أما في الجانب التطبيقي لهذه الدراسة فقد إستعان الباحثان بمنهج دراسة الحالة و المقابلة الشخصية مع بعض الإطارات ، حيث قام الباحثان بتحليل بعض الإحصائيات التي تم الحصول عليها من قبل مديرية الضرائب لولاية تلمسان " المديرية الفرعية للرقابة الجبائية ومحاولة ربطها بالجانب النظري للدراسة .

5.1 هيكل الدراسة :

لقد قام الباحثان بتقسيم محتويات هذه الدراسة إلى قسمين ، الأول جانب نظري تطرقنا فيه إلى أهم التعديلات الجبائية التي تخص النشاط التجاري و مختلف آليات ضبط النشاط التجاري و المؤسسات المكلفة بذلك ، و الجانب الثاني تطرقنا فيه لتحليل إحصائيات تخص حجم التهرب الضريبي في إقليم ولاية تلمسان .

2. التعديلات الجبائية كآلية لضبط النشاطات التجارية :

لقد عرف النظام الجبائي العديد من التعديلات و هذا تماشيا مع الإصلاحات الإقتصادية التي تسلكها الدولة من أجل مسايرة التطور الكبير للأنظمة و بإعتباره مركز حيوي لتمويل التنمية الإقتصادية ، سنتطرق إلى أهم التعديلات بداية من سنة 2012 إلى غاية سنة 2022 .

1.2 أهم التعديلات التي تخص النشاط التجاري لسنة 2012 :

شملت التعديلات لسنة 2012 : (فراجي و حاحة، 2012، الصفحات 221-222)

- في حالة الحصول على مساعدة من ANGEM ، فإن هذه المشاريع تعفى من TAP
- تخفيض في IFU (ض.ج.و) من 12 إلى 5 ٪ بالنسبة للخبازين وعدم إعتبار هذا النشاط ملوثا
- تخفيض قيمة الغرامة في حالة الغش الضريبي إلى النصف
- جدولة الديون الجبائية (أكثر من 5 سنوات)

- التقليل من مدة فحص المحررات في عين المكان إلى النصف
- في حالة الحصول على عقار صناعي من الأراضي التابعة لأملاك الدولة فإنها تعفى من حقوق التسجيل
- زيادة بدينارين على رسم التبغ حيث إنتقل من 9 دج إلى 11 دج .
- 2.2 أهم التعديلات التي تخص النشاط التجاري لسنة 2015 :
 - قانون المالية لسنة 2015 شمل العديد من الإمتيازات الجبائية ووضع تسهيلات لعمليات التحصيل الجبائي للشركات ، كما إحتوى على إجراءات لتوسيع الوعاء الجبائي و من بين هذه التعديلات والإجراءات(أسماء، 2015، الصفحات 89-104) :
 - مزايا جبائية لصالح الاستثمارات التابعة للفروع الصناعية
 - رخص قانون المالية لسنة 2015 للخرينة بالتكفل بالفوائد المترتبة على القروض البنكية التي إكتسبتها مؤسسات القطاع الصناعي الموجهة لإقتناء التكنولوجيا و التحكم فيها
 - إعفاء من حقوق التسجيل و رسم الإشهار العقاري و مبالغ الأملاك الوطنية بالنسبة للمستثمرين المستفيدين من المزايا في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار ، و يمنح الإعفاء بناء على تصريح بسيط يقدم للوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار و دون إلزامية تقديم مقرر منح المزايا
 - إعفاء من الحقوق الجمركية من أول ديسمبر 2014 إلى غاية ديسمبر 2015 عمليات تجميع المواد الأولية و المنتوجات الداخلة في صناعة الأغذية الموجهة لتربية الدواجن ، و إخضاع المنتوجات المذكورة أعلاه و كذا لحم الدجاج و البيض الموجه للإستهلاك المنتجة محليا إلى المعدل المخفض 7٪ للرسم على القيمة المضافة
 - منح مزايا جبائية فيما يخص الإستثمارات التي تنجزها مؤسسات القطاع الصناعي في مجال البحث و التطوير
 - توسيع مجال تطبيق الجبائية الجزافية الوحيدة ليشمل كل المكلفين الذين يتجاوز رقم أعمالهم أو يساوي 30 مليون دينار مهما كانت طبيعة نشاطهم أو طبيعتهم القانونية
 - إعفاء كامل من الضريبة الجزافية الوحيدة لمدة 3 سنوات لفائدة الأنشطة التي يمارسها الشباب المستثمر إبتداء من تاريخ إستغلالها و تمتد إلى 6 سنوات في حالة تواجد في مناطق و جب ترقيتها و تمدد المدة إلى سنتين عندما يتعهد المستثمرون بتوظيف 3 مستخدمين على الأقل
 - توحيد معدل الجبائية على أرباح الشركات ب 23 ٪ عوضا من 19 ٪ و 25 ٪
 - إخضاع السلع المستعملة للرسم على القيمة المضافة على هذا الهامش بغية تأطير السلع المستعملة و يقصد بالسلع المستعملة الأملاك المنقولة العينية القابلة لإعادة الإستعمال على حالتها أو بعد إصلاحها.

3.2 أهم التعديلات التي تخص النشاط التجاري لسنة 2017 :

من أجل تسهيل عمليات التصريح أدخل قانون المالية لسنة 2017 تعديلات تتعلق بنظام

الضريبة الجزافية الوحيدة نذكر منها (ميلود، 2017، صفحة 80) :

- كانت المادة 1 من قانون الإجراءات الجبائية تنص على إجبارية إيداع التصريح المكلفين الخاضعين لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة IFU قبل الفاتح من شهر فيفري لكل سنة ، وتم تعديلها حيث أصبح يكتب التصريح مابين 01 و 30 جوان من كل سنة و يتم إيداع هذا التصريح التقديري لدى قباضة الضرائب التابع له إقليميا

- تأسست بموجب قانون المالية 2017 كيفيتين لدفع الضريبة الجزافية الوحيدة (طريقة الدفع الكلي عند إيداع التصريح) و (طريقة الدفع المجزأ)

- التصريح التكميلي للضريبة الجزافية الوحيدة مابين 20 جانفي و 15 فيفري من (ن + 1)

4.2 أهم التعديلات التي تخص النشاط التجاري لسنة 2018 :

كان هدف تعديلات لسنة 2018 يهدف لضمان التوازن المالي و الحفاظ على البعد الاجتماعي

للدولة و من أهم التعديلات(قانون رقم 17-11، 2017) :

- إلغاء الضريبة على الثروة

- الشعير و الذرى الموجهة للمواشي تعفى من TVA

- عقود نقل الملكية المؤقتة خفضت إلى النصف

- الشراكة مع شريك أجنبي مختص إجباري ، لإعتماد المعايير المعمول بها في صناعة المنتجات التبغية .

5.2 أهم التعديلات التي تخص النشاط التجاري لسنة 2019 :

لقد سعى قانون المالية لسنة 2019 لإعطاء تأطير أفضل للمراقبة الجبائية دون زيادة الأعباء

الضريبية و من بين التعديلات (قانون رقم 18-18، 2018) :

- مراقبة أرقام السجلات التجارية و أرقام التعريف الجبائي للمتعاملين و تطبيق غرامة قدرها 50 ٪ من المبلغ المدفوع و يهدف هذا الأجراء إلى التحكم في ظاهرة الفواتير المزورة و التقدير الصحيح للوضعية الجبائية للمتعاملين

- إلزام المؤسسات بتقديم كشف قائمة زبائنها و تقديم المستندات الضرورية حول الزبائن ، ويسمح هذا الإجراء بتقليص ظاهرة التزوير

كما أن أفضل النقاط التي يلح عليها قانون المالية لسنة 2019 ، هي الرقمنة .

6.2 أهم التعديلات التي تخص النشاط التجاري لسنة 2020 :

لقد تم إدراج عدة تعديلات في قانون المالية لسنة 2020 و من بينها (قانون رقم 14-19، 2019):

- تدابير تساهم في دعم دفع عجلة الإقتصاد الوطني و منها مراجعة قاعدة 51/49 بإنشاء القطاعات الإستراتيجية و أنشطة شراء و بيع المنتجات ، و أيضا المادة 54 من قانون المالية التكميلي لسنة 2020 التي تلغي إلزامية اللجوء إلى التمويل المحلي لمشاريع الإستثمار الأجنبي ، و من أجل تنويع أدوات تمويل الشركات الناشئة سمحت المادة 18 من قانون المالية التكميلي لسنة 2020 بالسماح للشركة الرأس

المال الإستثماري بحيازة رأسمال الشركات الناشئة ، أسهم و حصص إجتماعية أكثر من 49٪.

- تعفى من الحقوق الجمركية و TVA المواد الأولية المستوردة أو التي تم إقتناؤها محليا من طرف المتعاملين من الباطن في إطار أنشطتهم لإنتاج الأطقم و الأطقم الفرعية الموجهة للمنتجات و تجهيزات الصناعات الميكانيكية و الإلكترونيات و الكهربائية و كذا الصيانة ، قطع الغيار معدات الإنتاج لمختلف قطع الغيار والمكونات الموجهة لكل الإستعمالات (لمدة 2 سنة ، قابلة للتجديد) .

- تعديل في المادة 06 من قانون المالية التكميلي لسنة 2020 الذي يلغي التدابير الذي يعتبر الأرباح التي لم تكن محل تخصيص للرأس مال الإجتماعي للمؤسسة في أجل 3 سنوات كمداخيل موزعة تخضع تلقائيا للضريبة بنسبة 15٪.

- كما تعفى من الضريبة الجزافية الوحيدة ، الشركات الناشئة الخاضعة لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة ، وفيما يتعلق بالإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فإن منحه يخص فقط المعدات التي تقتنيها الشركات الناشئة بعنوان إنجاز مشاريعها الإستثمارية .

- تدابير لتبسيط الإجراءات الجبائية تمثلت في تعديل نظام الضريبة الجزافية الوحيدة (المواد من 14 إلى 18 و 26 إلى 31 من قانون المالية التكميلي لسنة 2020) ، وهذا بالتخلي عن النظام التعاقدي و تعويضه بالنظام التصريحي (تعديل في رقم الأعمال الخاضع ل IFU ، أصبح 15.000.000 عوض 30.000.000) .

- لا يقل مبلغ الضريبة الجزافية السنوية عن 10.000 دج .

كما شمل قانون المالية التكميلي لسنة 2020 على العديد من التدابير الأخرى و أيضا شمل على تدابير إستثنائية تم إتخاذها بسبب جائحة كورونا كوفيد 19 .

7.2 أهم التعديلات التي تخص النشاط التجاري لسنة 2021 :

لقد تضمن قانون المالية لسنة 2021 عدة تدابير تهدف إلى ضبط التجارة الخارجية ، بالإضافة إلى تقديم تحفيزات جبائية لفائدة المقاولين الشباب و المصدرين و من بين التعديلات لسنة 2021 نجد (قانون رقم 16-20 ، 2020) :

- كل مؤسسة تحوز على وسم شركة ناشئة أو حاضنة (تعفى من TVA و TAP وفوائد الشركات) ، لمدة سنتين .

- عمليات تصدير السلع و الخدمات المولدة للعملة الصعبة للأشخاص الطبيعيين تعفى بشكل دائم من الضريبة على الدخل الإجمالي .

8.2 أهم التعديلات التي تخص النشاط التجاري لسنة 2022 :

أبرز أهداف التعديلات تبسيط وتخفيف الضغط الجبائي وشملت (قانون رقم 16-21 ، 2021):

- حاولت الدولة إدخال نظام مبسط يهتم بالمهن الحرة

- كان هناك تخفيض في IFU

- لقد قامت الدولة بتحديد نظام فرض الضرائب (يخص الدخل الزراعي)

- المؤسسات الناشئة حصلت على المزيد من الإعفاءات (خلوفاً، 2022) .

3. الآليات القانونية لضبط النشاط التجاري :

بالإضافة إلى التعديلات الجبائية ، نجد الآليات القانونية كآلية لضبط النشاط التجاري (

حيث تضع الدولة مجموعة من الشروط للقيام بالنشاط التجاري) ، وتضع مجموعة من الجزاءات في حالة الإخلال بهذه الشروط .

1.3 الشروط القانونية و التنظيمية :

1.1.3 السجل التجاري :

يمكن أن نعرفه بأنه سند رسمي يؤهل لمزاولة النشاط التجاري ، يتميز بالوسطية ويخضع لإشراف السلطة القضائية . (عماد، 2020)

- يلزم بالقيود فيه كل من يتوفر فيه صفة التاجر . (مراد، 2020، صفحة 129)

- ويمنع من التسجيل فيه (أصحاب المهن الحرة ، ذوي السوابق العدلية ، القاصر غير المرشد بسبب تميز التجارة بالمخاطرة)

- ممارسي الحرف : يقصد بالحرفي هو الفرد أو التعاونية التي تقوم بأعمال مختلفة مثل : الخياطة ، الحلاقة ... الخ (عماد، 2020)

2.3 الهيئات المكلفة بالنشاط التجاري :

1.2.3 المركز الوطني للسجل التجاري :

هو البوابة الرئيسية لكل من يرغب في دخول عالم التجارة والصناعة ، (حميدوش، 2016، صفحة 15) ومن مهامه :

- ضبط الخاضعين و الحرص على إحترامهم لقيود السجل التجاري .
- الإهتمام بمسك الدفاتر العمومية (المبيعات ، رهون حيازة الأدوات ، الإعتماد الإجاري)
- من أبرز مهامه الإشهار الإجباري القانوني

2.2.3 ملحقاته المحلية

لقد حدد المرسوم التنفيذي 69/93 المؤرخ في 18 فيفري 1992 المعدل والمتمم صفة القائمين على هذه الملحقات و أهدافها و مهامها ، وتعتبر الملحقات العصب الرئيسي لإدارة شروط ممارسة الأنشطة التجارية يتولى تسيير الملحقات المحلية للمركز الوطني للسجل التجاري مأمورو المركز الوطني و يتم تعيينهم في هذه المناصب بعد تأهيلهم بقرار من وزير التجارة ومن مهامها :

- مقارنة الوثائق مع التصريحات
 - تسليم المعلومات المتعلقة بالسجل و التنمية التجارية
 - يقوم بالحجز التحفظي للمحل التجاري و يقوم بنشره في النشرة الرسمية للإعلانات القانونية
 - يمسك و يسير السجل التجاري المحلي و الدفاتر العمومي للمبيعات و/أو رهون حيازة المحلات
- ## 4. الجرائم المتعلقة بالنشاط التجاري:

يمكن أن نميز حالتين من الجرائم المتعلقة بالنشاط التجاري وهي (نورالدين، 2016) :

1.4 الإخلال بالشروط : تعتبر جريمة الإخلال بالشروط في حالة :

- عدم قيام التاجر بالتسجيل في السجل التجاري
- مزاولة التاجر بسجل منتهي الصلاحية
- التصريحات الناقصة أو الكاذبة
- التقليد و التزوير في السجلات التجارية
- عدم قيام التاجر بإشهار بياناته القانونية

- في حالة (تغيير العنوان أو المقر ، تعديل القانون الأساسي) ، ولم يعدل التاجر هذه البيانات خلال مدة ثلاثة أشهر .

جرائم متعلقة بممارسة النشاط التجاري : تعتبر جريمة الممارسة في حالة :

- منح وكالة

- ممارسة نشاط تجاري قار دون حيازة محل تجاري

- جريمة ممارسة نشاط أو مهنة مقننة دون الرخصة أو الإعتماد

- جريمة ممارسة تجارة خارجة عن موضوع التسجيل في السجل التجاري

- جريمة عدم الإلتزام بنظام المداومة

5. السجل التجاري الإلكتروني :

بعد التطور الكبير في التجارة و ظهور التجارة الإلكترونية و بغية حماية و مراقبة المعطيات المتعلقة بالتجارة و منع التحايل و التزوير ظهر السجل التجاري الإلكتروني و من مميزاته (صورية و فيلاي، 2021) :

- تمكين التجار والمؤسسات من إصدار سجلاتهم التجارية أو تجديدها أو التعديل عليها بشكل إلكتروني سريع و سهل دون الحاجة إلى المعاملات الورقية

- إتاحة خدمة الربط الإلكتروني من أجل التوثيق و ذلك مع الجهات الرسمية بالإضافة إلى مطابقة التفاصيل و البيانات المرفقة في السجلات التجارية

- تمكين الراغبين للحصول على سجلات تجارية إلكترونية معتمدة دون أية مستندات ورقية

- الحصول على أرقام العضوية تخص كل سجل من السجلات في الغرفة التجارية بطريقة إلكترونية

- إمكانية تسديد الرسوم المقررة على الخدمة من خلال نظام سداد

- العمل على إصدار فاتورة موحدة تتضمن تكاليف السجلات التجارية إلى جانب عضويات الغرف التجارية

- تزامن فترات السجلات التجارية مع فترة سريان العضوية ضمن الغرفة التجارية.

6. الإطار التطبيقي للدراسة :

تتمثل الدراسة التطبيقية لهذا البحث في دراسة تحليلية لمعلومات مستمدة من الفرع الإحصائي لمدرية الضرائب لولاية تلمسان وهذه المعلومات تشمل ميزانية المخالفات و الإحتيال المسجلة من طرف مصالح المديرية الفرعية للمراقبة الجبائية للفترة الممتدة 2018-2022 ، خاصة أن هذه الفترة الأخيرة تميزت بإصلاحات كبيرة بغية تأطير و ضبط النشاطات التجارية بالإضافة إلى تبسيط

الإجراءات الضريبية كما تطرقنا إليه في الإطار النظري للدراسة ، بالإضافة هذا ما لاحظته الباحثان من خلال مقابلات مع إدارات في مديرية الضرائب لولاية تلمسان حيث أن هناك لقاءات مكثفة داخلية وخارجية تطرقوا فيها لسبل مواجهة هذه الظاهرة .

1.6 تعريف و محتوى ميزانية المخالفات والاحتيال:

ميزانية المخالفات والاحتيال هي ميزانية تعد من طرف المديرية الفرعية للمراقبة الجبائية كل ثلاثة أشهر ، توقع من طرف المدير الولائي للضرائب أو المدير الولائي للضرائب بالنيابة ، يسجل فيها عدد الحالات المسجلة و المبالغ الواجب تسديدها من طرف المتهربين بالإضافة إلى مبلغ الجزاءات المترتبة عن هذا التهرب . وهي عبارة عن نظام مراقبة المخالفات والاحتيال التي تؤثر على الاقتصاد الوطني يحتوي جدول ميزانية المخالفات والاحتيال على :

_ تعيين الولاية Désignation DIW : يحتوي على أسماء الولايات وتشمل كل من (وهران شرق ، وهران غرب ، تلمسان ، سيدي بلعباس ، معسكر ، عين تموشنت ، سعيدة) .

_ عدد القضايا Nombre d'affaires

_ المبالغ الواجبة البسيطة Montants des Droits Simple

_ مبالغ الجزاءات على الوعاء المطبقة على المناورات Montants des pénalités d'assiette appliquées pour manœuvre

_ المبلغ الإجمالي للحقوق والجزاءات Montant total Droits et pénalités

_ إجمالي الحقوق النقدية للثلاثي (D37) Total des droits au comptant

_ عدد الشكاوى المقدمة Nombre de plaintes déposées

_ عدد دافعي الضرائب المسجلين في البطاقة الوطنية لمرتكي أعمال الغش و مرتكي المخالفات الخطيرة

Nombre de Contribuables inscrits au FNF

_ عدد دافعي الضرائب الذين سيتم تسجيلهم في البطاقة الوطنية لمرتكي أعمال الغش و مرتكي

المخالفات الخطيرة Nombre de contribuables a inscrire au FNF

2.6 ميزانية المخالفات والاحتيال للسنوات من 2018 إلى 2022 :

1.2.6 ميزانية المخالفات لسنة 2018 :

جدول 01 ميزانية المخالفات والإحتيال لسنة 2018 لولاية تلمسان

السنة	عدد الحالات	المبالغ الواجبة البسيطة	مبالغ الجزاءات على الوعاء المطبقة على المناورات	المبلغ الإجمالي للحقوق والجزاءات	إجمالي الحقوق النقدية D37 للثلاثي	عدد دافعي الضرائب المسجلين في FNF	عدد دافعي الضرائب الذين سيتم تسجيلهم في FNF
الثلاثي الأول لسنة 2018	16	548373314.00	548373314.00	1096746628.00	5052531122.90	8	2
الثلاثي الثاني لسنة 2018	7	435380141.00	435380141.00	870760282.00	4823645086.07		
الثلاثي الثالث لسنة 2018	4	40613196.00	40613196.00	81226392.00	3150343142.00	3	1
الثلاثي لرابيع لسنة 2018	11	106384918.00	106384918.00	212769836.00	4908276276401.00	5	6

المصدر: من إعداد الباحثان بالإعتماد على معلومات من المديرية الفرعية للمراقبة الجبائية - 5- تلمسان

نلاحظ من خلال ميزانية المخالفات والإحتيال لسنة 2018 أن العدد الإجمالي لحالات المخالفات والإحتيال هو 31 حالة، 16 حالة منها المخالفين مسجلين مسبقا في البطاقة الوطنية لمرتكي أعمال الغش و مرتكي المخالفات الخطيرة ، وتسجيل 9 مخالفين جدد سيتم تسجيلهم في البطاقة الوطنية لمرتكي أعمال الغش و مرتكي المخالفات الخطيرة ، والمبلغ الإجمالي للحقوق و الجزاءات هو : 2.261.503.138.00 دج .

2.2.6 ميزانية المخالفات والإحتيال لسنة 2019 لولاية تلمسان

جدول 02 ميزانية المخالفات والإحتيال لسنة 2019

السنة	عدد الحالات	المبالغ الواجبة البسيطة	مبالغ الجزاءات على الوعاء المطبقة على المناورات	المبلغ الإجمالي للحقوق والجزاءات	إجمالي الحقوق النقدية D37 للثلاثي	عدد دافعي الضرائب المسجلين في FNF	عدد دافعي الضرائب الذين سيتم تسجيلهم في FNF
الثلاثي الأول لسنة 2019	10	65174345.00	65174345.00	130348690.00	4511198306.00	5	5
الثلاثي الثاني لسنة 2019	8	119687579.00	119676329.00	239363908.00	10028129779.00	3	1
الثلاثي الثالث لسنة 2019	2	4798852.00	4798852.00	9597704.00	14365260241.00	1	1
الثلاثي الرابع لسنة 2019	10	288429497.00	288429497.00	576858994.00	4285224043.00	3	7

المصدر: من إعداد الباحثان بالإعتماد على معلومات من المديرية الفرعية للمراقبة الجبائية - 5- تلمسان

الآليات المستعملة في ضبط النشاط التجاري والحد من التهرب الضريبي

عدد الحالات الإجمالي للمخالفات المسجلة سنة 2019 هو 30 حالة ، 12 حالة إرتكبها مخالفون مسجلين مسبقا في البطاقة الوطنية لمرتكي أعمال الغش و مرتكي المخالفات الخطيرة ، وسيتم تسجيل 14 مخالف في البطاقة الوطنية لمرتكي أعمال الغش و مرتكي المخالفات الخطيرة ، و المبلغ الإجمالي للحقوق و الجزاءات لسنة 2019 هو : 956.169.296.00 دج . نلاحظ أن عدد الحالات تقريبا متساوي مع السنة السابقة 2018 إلا أن المبلغ الإجمالي منخفض بشكل ملحوظ.

3.2.6 ميزانية المخالفات و الإحتيال لسنة 2020 لولاية تلمسان :

جدول 03 ميزانية المخالفات و الإحتيال لسنة 2020

السنة	عدد الحالات	المبالغ الواجبة البسيطة	مبالغ الجزاءات على الوعاء المطبقة على المناورات	المبلغ الإجمالي للحقوق و الجزاءات	إجمالي الحقوق D37 النقدية للثلاثي	عدد دافعي الضرائب المسجلين في FNF	عدد دافعي الضرائب الذين سيتم تسجيلهم في FNF
الثلاثي الأول لسنة 2020	12	351311160.00	351311160.00	708622320.00	4524875475.00	5	3
الثلاثي الثاني لسنة 2020	3	24265908.00	24265908.00	48531816.00	8546344422.00	1	2
الثلاثي الثالث لسنة 2020					11379214614		
الثلاثي الرابع لسنة 2020	2	26838099.00	26838099.00	53676198.00	17372126595.00	2	

المصدر: من إعداد الباحثان بالإعتماد على معلومات من المديرية الفرعية للمراقبة الجبائية - 5- تلمسان

تحليل الجدول: نلاحظ من خلال ميزانية المخالفات و الإحتيال لسنة 2020 أن عدد الحالات المسجلة هو 17 حالة ، قام بهذه المخالفات 8 مخالفين مسجلين مسبقا في البطاقة الوطنية لمرتكي أعمال الغش و مرتكي المخالفات الخطيرة و سيتم إضافة 5 مخالفين جدد إلى البطاقة و الوطنية لمرتكي أعمال الغش و مرتكي المخالفات الخطيرة ، المبلغ الإجمالي للحقوق و الجزاءات هو 810.830.334.00 دج ، نلاحظ أن عدد المخالفات و المبلغ الإجمالي للحقوق و الجزاءات منخفض بشكل كبير مقارنة مع السنوات السابقة وهذا راجع إلى جائحة كوفيد-19 . حيث أن كان هنالك عدة قطاعات توقفت عن النشاط بسبب الجائحة .

4.2.6 ميزانية المخالفات و الإحتيال لسنة 2021 لولاية تلمسان

جدول 04 ميزانية المخالفات و الإحتيال لسنة 2021

السنة	عدد الحالات	المبالغ الواجبة البسيطة	مبالغ الجزاءات على الوعاء المطبقة على المناورات	المبلغ الإجمالي للحقوق و الجزاءات	إجمالي الحقوق النقدية للثلاثي D37	عدد دافعي الضرائب المسجلين في FNF	عدد دافعي الضرائب الذين سيتم تسجيلهم في FNF
الثلاثي الأول لسنة 2021	2	49078930.00	49078930.00	98157860.00	4602949786.00	2	
الثلاثي الثاني لسنة 2021	21	581320219.00	581290219.00	1162610435.00	4482110810.00	13	8
الثلاثي الثالث لسنة 2021	1	1832682.00	1832682.00	3665364.00	4291289795.00	1	
الثلاثي الرابع لسنة 2021	13	737074225.00	737137225.00	1474211450.00	4846737190.75	13	

من إعداد الباحثان بالإعتماد على معلومات من المديرية الفرعية للمراقبة الجبائية - 5- تلمسان

من خلال ميزانية المخالفات و الإحتيال لسنة 2021 نلاحظ تسجيل 37 حالة ، منها 29 حالة مرتكبها مسجلين مسبقا في البطاقة الوطنية لمرتكي أعمال الغش و مرتكي المخالفات الخطيرة ، و 8 حالات سيتم تسجيلهم في البطاقة الوطنية لمرتكي أعمال الغش و مرتكي المخالفات الخطيرة ، أما المبلغ الإجمالي للحقوق و الجزاءات يقدر ب : 2.771.645.109.00 دج . نلاحظ أن عدد المخالفات و المبلغ الإجمالي للحقوق و الجزاءات إرتفع بشكل ملحوظ .

5.2.6 ميزانية المخالفات و الإحتيال لسنة 2022 لولاية تلمسان :

جدول 05 ميزانية المخالفات و الإحتيال لسنة 2022

السنة	عدد الحالات	المبالغ الواجبة البسيطة	مبالغ الجزاءات على الوعاء المطبقة على المناورات	المبلغ الإجمالي للحقوق و الجزاءات	إجمالي الحقوق النقدية للثلاثي D37	عدد دافعي الضرائب المسجلين في FNF	عدد دافعي الضرائب الذين سيتم تسجيلهم في FNF
الثلاثي الأول لسنة 2022	13	170387658.00	170543658.00	340931316.00	4391883589.00	13	
الثلاثي الثاني لسنة 2022	8	260192477.00	260192477.00	520384954.00	8912534745.00	8	
الثلاثي الثالث لسنة 2022	4	9703196.00	9719196.00	19422392.00	4172820048.00	4	
الثلاثي الرابع لسنة 2022	6	45099126.00	45099126.00	90198252.00	4065790605.00	4	

المصدر: من إعداد الباحثان بالإعتماد على معلومات من المديرية الفرعية للمراقبة الجبائية - 5- تلمسان

الآليات المستعملة في ضبط النشاط التجاري والحد من التهرب الضريبي

من خلال ميزانية المخالفات وإحتيال لسنة 2022 نلاحظ أن عدد المخالفات المسجلة هو 31 حالة و كل مرتكبي المخالفات مسجلين مسبقا في البطاقة الوطنية لمرتكبي أعمال الغش و مرتكبي المخالفات الخطيرة . و المبلغ الإجمالي للحقوق و الجزاءات هو : 970.936.914.00 د ج .

7. تحليل النتائج :

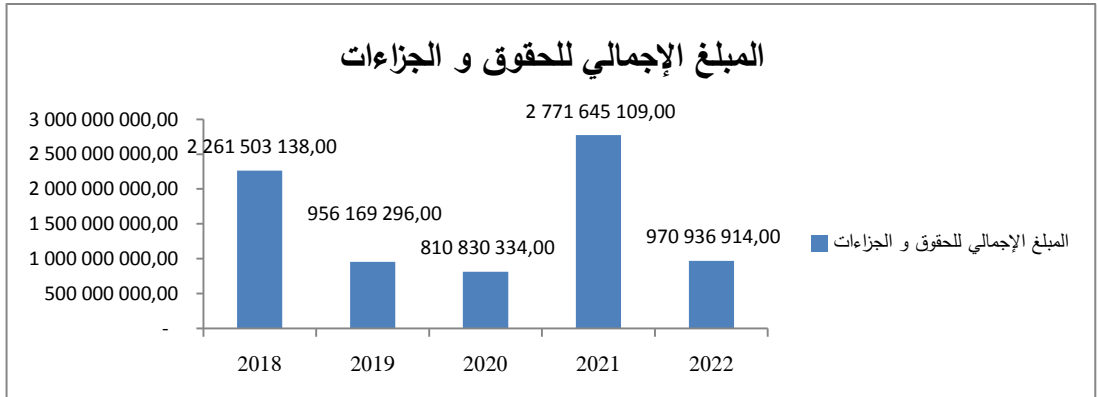
1.7 فيما يخص المبالغ و الجزاءات (المبالغ ب د ج)

جدول 06 يخص المبالغ و الجزاءات

السنة	المبلغ الإجمالي للحقوق و الجزاءات
2018	2.261.503.138.00
2019	956.169.296.00
2020	810.830.334.00
2021	2.771.645.109.00
2022	970.936.914.00

المصدر: من إعداد الباحثان بالإعتماد على معلومات من المديرية الفرعية للمراقبة الجبائية - 5 - تلمسان

شكل 01 : المبلغ الإجمالي للحقوق و الجزاءات



المصدر: معلومات مقدمة من طرف المديرية الفرعية للمراقبة الجبائية - 5 - تلمسان

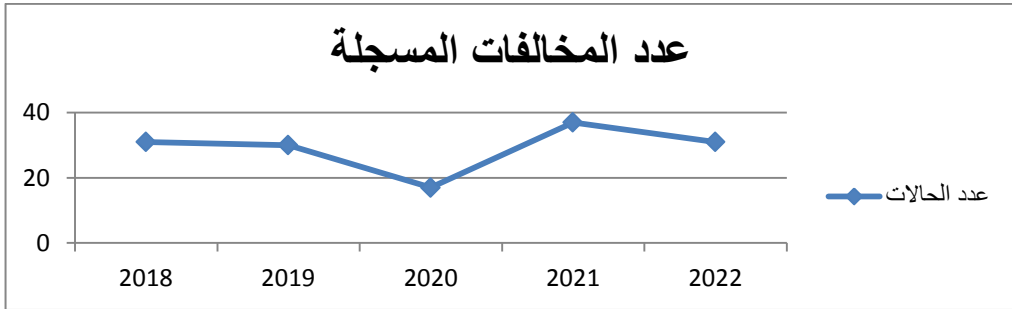
2.7 فيما يخص عدد المخالفات المسجلة :

جدول 07 لعدد المخالفات المسجلة

السنة	عدد المخالفات المسجلة
2018	31
2019	30
2020	17
2021	37
2022	31

المصدر: من إعداد الباحثان بالإعتماد على معلومات من المديرية الفرعية للمراقبة الجبائية - 5 - تلمسان

شكل 02 : عدد المخالفات المسجلة



المصدر: معلومات مقدمة من طرف المديرية الفرعية للمراقبة الجبائية - 5 - تلمسان

3.7 تحليل البيانات :

لقد قام الباحثان بتحليل النتائج بناء على رأي إطارات في مديرية الضرائب لولاية تلمسان باعتبارهم فاعلين في هذا المجال، و أيضا حاول الباحثان ربط هذه النتائج بالإطار النظري للدراسة وقد توصلا لبعض النتائج أهمها :

- إن المبلغ الإجمالي للحقوق والجزاءات و عدد المخالفات المسجلة كان في إنخفاض منذ سنة 2018 إلى غاية سنة 2020 ، حيث قدر مبلغ هذا الإنخفاض ب: 1.451.472.804,00 دج ، وهذا الإنخفاض يعتبر من أهم النتائج التي سعى لها قانون المالية لسنة 2019 ، الذي كان ينص على إلزامية إعطاء تأطير أفضل للمراقبة الجبائية .

أما خلال سنة 2021 كان هناك إرتفاع في المبلغ الإجمالي للحقوق والجزاءات و عدد المخالفات المسجلة ، وهذا راجع حسب إطارات بمديرية الضرائب لولاية تلمسان ، إلى جائحة كوفيد - 19- حيث أن العديد من المخالفين تعرضوا إلى خسائر كبيرة وحاولوا إسترجاع هذه الخسائر بكافة الطرق الممكنة و منها اللجوء إلى الطرق التدليسية والغير مشروعة ، وهذا ما عكسته النتائج على أرض الواقع حيث قدر

مبلغ التهرب الضريبي لسنة 2021 ب 2771645109.00 دج ، بزيادة قدرها 1.960.814.775,00 دج عن آخر سنة (سنة 2020) ، ويعتبر أكبر مبلغ سجل خلال السنوات الأخيرة .

أما في سنة 2022 فنلاحظ أن عدد المخالفات و مبلغ الجزاءات بدء في التناقص مجددا حيث قدر مبلغ هذه الجزاءات ب : 970.936.914,00 دج ، ولوحظ أيضا إنخفاض كبير في قيمة التهرب الضريبي عن آخر سنة (سنة 2021) ، وقدر مبلغ الإنخفاض ب : 1.800.708.195,00 دج ، وبالرجوع إلى الجانب النظري نلاحظ أن قانون المالية التكميلي لسنة 2022 ، نص على ضرورة التخفيف من الضغط الجبائي وتبسيط النظام الجبائي ، ويمكن إعتبار هذا الإنخفاض أنه من أهم النتائج المترتبة على هذه التعديلات .

8. الخاتمة :

إن تأطير النشاط التجاري و الحد من التهرب الضريبي يعتبر من أهم الأهداف التي تحاول كل دول العالم تحقيقه ، ولهذا تستعمل عدة آليات بغية الوصول إلى هذه الأهداف ، ومن خلال هذه الدراسة حاول الباحثان إبراز مختلف هذه الآليات التي تعتمد عليها الدولة الجزائرية ، وقد تم التوصل إلى أن الدولة تقوم بتعديلات دائمة للقوانين والتشريعات الخاصة بالنشاط التجاري وهذا من خلال قوانين المالية السنوية وبالتالي عدم إستقرار القانون الجبائي لمدة زمنية طويلة ، كما تم التوصل إلى أنه بالرغم من هذه التعديلات و الآليات إلا أن حجم ظاهرة التهرب الضريبي كبير في إقليم ولاية تلمسان ومن خلال ماسبق يمكن إستنتاج على أنه :

- هناك عدة مجهودات مبدولة من طرف الدولة لإدماج السوق غير الرسمية في الإقتصاد الرسمي ، حيث قامت الدولة بتشكيل لجنة أخلقة العمل التجاري " تعتمد إلى تنظيم الأسواق و الفضاءات التجارية المختلفة بالإضافة إلى رقمنة التعاملات التجارية (السجل التجاري الإلكتروني و تعميم إستخدام الدفع الإلكتروني) " . ولكن سجلت المديرية الفرعية للرقابة الجبائية لولاية تلمسان مبالغ كبيرة من خلال تفشي هذه الظاهرة وبالتالي إن الآليات المستخدمة في ضبط النشاط التجاري والحد من التهرب الضريبي غير كافية مما يجعلها تساهم في تفشي هذه الظاهرة .

9. التوصيات :

- ضرورة إستقرار القوانين الجبائية

- رقمنة مختلف القطاعات والتواصل الجيد بين مختلف المديريات ، خاصة مديرية التجارة ومديرية الضرائب

- بعد تطبيق السجل التجاري الإلكتروني ، ضرورة تبني نظام الفواتير الإلكترونية

- تسهيل عملية الحصول على الإحصائيات من مختلف المديريات .

10. المراجع :

- الجريدة الرسمية رقم 76. (28 ديسمبر، 2017). قانون رقم 17-11. قانون المالية لسنة 2018 . الجزائر.
- الجريدة الرسمية رقم 79. (30 ديسمبر، 2018). قانون رقم 18-18. قانون المالية لسنة 2019 . الجزائر.
- الجريدة الرسمية رقم 81. (30 ديسمبر، 2019). قانون رقم 19-14. قانون المالية لسنة 2020 . الجزائر.
- الجريدة الرسمية رقم 83. (31 ديسمبر، 2020). قانون رقم 20-16. قانون المالية لسنة 2021 . الجزائر.
- الجريدة الرسمية رقم 100. (30 ديسمبر، 2021). قانون رقم 21-16. قانون المالية لسنة 2022 . الجزائر.
- بلحاج فراحي، و عبد العالي حاحة. الإصلاحات الجبائية في الجزائر في ظل التحديات الاقتصادية. مجلة دراسات عدد03، جامعة بشار الجزائر.
- بلكعيبات مراد. ضوابط حرية ممارسة النشاط التجاري في التشريع الجزائري. مجلة الدراسات القانونية والسياسية عدد 01 جانفي 2020، جامعة الأغواط الجزائر.
- بن حميدوش نورالدين. الجرائم المتعلقة بشروط ممارسة الأنشطة التجارية. مجلة المفكر عدد 13 فيفري 2016، جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر.
- سفيان خلوفي. التدابير الداعمة للإقتصاد الجزائري في ظل قانون المالية لسنة 2022. مجلة أبعاد إقتصادية عدد 02، جامعة امحمد بوقرة بومرداس الجزائر.
- صافية خيرة. المحاضرة رقم 07 التزامات التاجر المهنية . الجزائر: جامعة ابن خلدون تيارت محاضرات في مقياس القانون التجاري.
- عجاي عماد. (2020). تاريخ الاسترداد 15 فيفري، 2023، من <https://lmd.sahla-dz.com/cours-ar-134/>
- قصاص مروة أسماء. دراسة تحليلية للإعفاءات الجبائية في ظل قانون المالية لسنة 2015. مجلة دراسات جبائية عدد 4-1، جامعة بليدة 02 الجزائر.
- مزوز صورية، و بومدين فيلاي. السجل التجاري الإلكتروني في القانون الجزائري. مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية العدد 02 ديسمبر 2021، جامعة المسيلة الجزائر.
- نور الدين بن حميدوش. (2016). الإطار القانوني لممارسة الأنشطة التجارية في القانون الجزائري. أطروحة دكتوراه تخصص قانون الأعمال . جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر.

الآليات المستعملة في ضبط النشاط التجاري والحد من التهرب الضريبي

وارزقي ميلود. التدابير الجبائية الجديدة المتعلقة بنظام الضريبة الجزافية الوحيدة وفق قانون المالية 2017. مجلة الدراسات الإقتصادية المعمقة عدد 04، جامعة مستغانم الجزائر.

7. الملاحق :

Direction des Recherches et Vérifications
Direction Régionale des Impôts de

DISPOSITIF DE SUIVI DES INFRACTIONS ET FRAUDES PORTANT ATTENTION À L'ÉCONOMIE NATIONALE
Bilan des infractions et fraudes enregistrées au titre du 1er trimestre de l'année 2018

Désignation DW	Nombre d'affaires	Montants des Droits Simples	Montants des pénalités d'assistance appliquées pour	Montant total Droits et pénalités	Total des droits au comptant du trimestre (D37)	Nombre de plaintes déposées	Nombre de Contraventions inscrits au FIF	Nombre de Contraventions inscrites au FIF
ORAN-EST								
ORAN-OUEST								
TIEMCEN	16	548 373 314,00	548 373 314,00	1 096 746 628,00	5 052 531 122,90	1	8	2
SIDI BEL ABBES								
MASCARA								
AIN TEMOUCHEM								
SAIDA								
TOTAL GENERAL	16	548 373 314,00	548 373 314,00	1 096 746 628,00	5 052 531 122,90	1	8	2